قضية اليوم

مسلسل «ويكيليكس» مستم

لم يتوقّف مسلسل تسريبات موقع «ويكيليكس» للوثائق الأميركية، فأطلق أول من أمس دفعة جديدة تركّزت غالبيتها على أفريقيا وأميركيا الجنوبية، لكن كانت هناك حصّة للبنان فيها، ولا سيما في الحديث عن دور اللبنانيين في تجارة الماس غير الشرعي في زيمبابوي، والنفوذ الذي يتمتعون به هناك. الوثائق كشفت أيضاً

توسع «المقاومة الإلكترونية» لإطلاق أسانج

منذ اعتقال مؤسس موقع «ويكيليكس» جوليان أسانج في لندن، انطلقت حملة إلكترونية «ثأريّة» بدأت تستهدف المواقع المناهضة لأسانج أو الضالعة في قضية «الاغتصاب» الموجّهة إليه. غير أن الحملة ما لبثت أن تضاعفت أمس، مع استهداف مواقع إضافية في ما بات يطلق عليه في وسائل إعلاميّة اسم «المقاومة الإلكترونية».

في هذا الوقت، لا تزال تداعيات تسريبات الوثائق تثير القلاقل في العالم، وتنذر بانعكاسات على العلاقات بين الدول، وهو ما دفع الإدارة الأميركية إلى التحرّك سريعاً للملمة تداعيات الأزمة، ولا سيما مع روسيا، التي كشفت الوثائق استعدادات أطلسيّة لمحاصرة نفوذها.

وواصل قراصنة المعلوماتية المؤيّدين لمؤسس «ويكيليكس» هجماتهم على المواقع الإلكترونية المعادية له، مؤكدين أنهم سيعززون حملتهم.

وقالت مجموعة من القراصنة تطلق على نفسها اسم «انونيموس» لإذاعة الـ«بي بي سي» إن «الحملة (الهجمات) لم تنتهِ. ستتعزز، ومزيد من الأشخاص ينضمون إلينا لمساعدتنا».

وأوضح أحد أفراد المجموعة، ويطلق على نفسه اسم «دم بارد» (cold blood) أن «مزيداً من الأشخاص يحمّلون البرنامج بوتنت» الذي يسمح بشن هجمات معلوماتية مكثفة على موقع انطلاقاً من آلاف أجهزة الكمبيوتر في وقت واحد. وقال «كولدبلاد» «إنها حرب معلوماتية. نريد أن تبقى الإنترنت حرة ومفتوحة للجميع، تماماً كما كانت دائماً».

وأكد «كولد بلاد» أن انونيموس ليست مجموعة منظمة «ولا تخضع لأطر تقليدية. إنها مجرد مجموعة من الأشخاص. وعندما يتناقلون فكرة يطبّقونها إذا وجدوا أنها جيدة». وتابع أنه لم يكن يوماً على اتصال بأسانج شخصياً.

وبعدما شنّت المجموعة هجمات على مواقع فيزا وماستركارد وشركات مالية أخرى لأنها علّقت تسديد أموال لـ«ويكيليكس»، أعلنت وسائل الإعلام السويدية أن موقع الحكومة السويدية تعطل موقتاً. وقالت صحيفة «افتونبلاديت» إن موقع الحكومة توقف بضع ساعات ليل الأربعاء الخميس.

كذلك استهدف القراصنة موقع ساره بالين، أهم شخصيات الجمهوريين المحافظين المتشددين في الولايات المتحدة، ولا سيما أنها سبق أن قالت إن «يدي أسانج ملوّثة بالدم».

وفي لندن، قال محامو أسانج إنهم سيلتقونه في السجن، مؤكدين أن «معنوياته مرتفعة»، وهو واثق من كسب المعركة ضد تسليمه. وقالت المحامية جنيفر روبنسون إنهم سيناقشون طرق التوصل إلى الإفراج عنه في الجلسة التي ستعقد في 14 كانون الأول بشأن تسليمه إلى السويد ليمثل أمام القضاء بتهمة الاغتصاب.

وقالت روبنسون «أعتقد أنه في وضع جيّد. زميلي مارك ستيفنز تحدث إليه أمس (أول من أمس) وكانت معنوياته مرتفعة. إنه واثق بأنه يستطيع تبرئة ساحته، وسنكون قادرين على تحقيق ذلك».

ورغم اصطفاف أوستراليا إلى جانب مواطنها المعتقل، إلا أن المدّعي العام في البلاد روبرت ماكليلاند قال، أمس، إن موقع «ويكيليكس» قد يكون غير شرعي بسبب التسريب الأول لوثائق سرية ونشرها بعد ذلك. وأضاف أن «الحصول على المعلومات بطريقة غير مسموح بها قد يكون مخالفة». وأضاف أن نشر تلك المعلومات قد

> **لولا يحتج على اعتقال مؤسس «ويكيليكس» ويتضامن مع كشف الوثائق**

يكون مخالفة أيضاً، حتى من دون اطلاعه على القوانين الأميركية. وتابع أنه «لو كانت تلك الوثائق تخصّ أوستراليا ونشرها أحد مواطنيها، لعُدّ ذلك جريمة بالتأكيد».

غير أن ذلك لم يمنع حملة تضامن مع أسانج في أوستراليا، حيث احتشد نحو 250 شخصاً في بريسباين وحملوا أقنعة تمثّل وجه مؤسّس «ويكيليكس» وردّدوا «نحن جميعنا جوليان أسانج».

ودعت منظمة التظاهرة جسيكا باين إلى الدفاع عن حرية التعبير. وأضافت «نحن هنا لندافع عن ويكيليكس وعن حقنا في حرية المعلومات، وعن حقنا في معرفة ما يخطط له الممثلون الذين انتخبناهم».

بدوره، احتجّ الرئيس البرازيلي لويس ايغناسيو لولا دا سيلفا على اعتقال أسانج، وأعرب، خلال حفل في برازيليا، عن «تضامنه مع كشف الوثائق».

أما وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني، فأثنى على قرار محكمة ويستمنستر في لندن القاضي بعدم إخلاء سبيل أسانج. ونقلت وكالة الأنباء الإيطالية «آكي» عن فراتيني قوله إن عدم إخلاء سبيل أسانج بكفالة هو قرار «صائب». وأضاف «لقد ألحق (أسانج) أضراراً جسيمة بالعلاقات الدبلوماسية والدولية، ومن شأن عودته طليقاً أن تؤدي إلى استمراره في مزاولة هذه الأنشطة الإجرامية». وتابع «أعتقد أن من الحق أن يُحقّق معه ويحاكم وفقاً للقوانين المعمول بها».

سياسياً، استمرت تداعيات التسريبات على مستويات مختلفة، تراوحت بين إعلان القلق والسعي إلى الطمأنة. فأعرب وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن قلقه من مدى صدقية حلف شمالي الأطلسي بعد نشر موقع «ويكيليكس» خططاً وضعها الحلف للدفاع عن دول البلطيق ضد روسيا، مطالباً بتوضيحات.

وتساءل لافروف: «متى كان الأطلسي صادقاً حين يتكلمون معنا عن تطوير شراكة أو حين يتوصلون إلى مسائل متناقضة في ما بينهم خلف الأبواب المغلقة؟». وطالب بأجوبة عن الأسئلة التي طرحها، قائلاً «أعتقد أن لدينا الحق في ذلك».

غير أن الأمين العام للحلف أندريس فوغ راسموسين أكد أن الأطلسي لا يعدّ روسيا عدواً، ويجب على روسيا ألا تنظر إليه كتهديد، داعياً إلى الحفاظ على روح الشراكة التي جرى التوصل إليها في قمة لشبونة.

كذلك عمدت لندن وإسلام آباد إلى احتواء تداعيات التسريبات خلال اتصال بين رئيس الحكومة ديفيد كاميرون والرئيس آصف علي زرداري، اللذين شددا على أن التسريبات لن تضرّ بالعلاقات.

وفي تونس، وصف وزير الخارجية كمال مرجان تسريبات «ويكيليكس»، وخصوصاً تلك التي تطرقت إلى بلاده، بأنها «لا صدقية لها ولا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار».

(أ ف ب، أ ب، رويترز، يو بي آي)

شعار موقع «ويكيليكس» (كارين بلبير ـ أ ب)

السودان: واشنطن غضت الطرف عن تسلح الجنوب

أكدت وثائق نشرها موقع «ويكيليكس» صحة المعلومات التي تحدثت عن شراء حكومة جنوب السودان أسلحة ثقيلة، بينها دبابات، في صفقات توسطت فيها كينيا، فضلاً عن تورّط إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في غض الطرف عن هذه الصفقات في

> **الدبابات الأوكرانية التي خطفها قراصنة الصومال كانت متوجهة إلى الحركة الشعبية**

مقابل إبداء إدارة باراك أوباما معارضة لها.

وتناول السفير الأميركي في نيروبي، في وثيقة مؤرخة في 20 كانون الأول 2009، حادثة اختطاف القراصنة الصوماليين لسفية آتية من أوكرانيا في أيلول من عام 2008، تبيّن أنها كانت تحمل شحنة أسلحة بينها 32 دبابة، وإعلان كينيا في خطوة استباقية أن الوجهة النهائية للشحنة كانت قواتها المسلحة، في محاولة منها للحفاظ على سرية وجهتها إلى جنوب السودان.

وتحدثت الوثيقة عن تضارب في أقوال المسؤولين الكينيين سبّبه المسؤول عن الفرع الكيني في برنامج مساعدة الملاحة، أندرو موانغارا، الذي كشف وجهة السفينة الحقيقية، وهو ما أدى لاحقاً إلى اعتقاله من قبل السلطات بعدما رفض الامتثال للأوامر بعدم الحديث عن الموضوع. وبيّنت الوثيقة أن وزارة الدفاع الكينية تؤدي منذ عام 2008 دوراً أساسياً في مساعدة حكومة جنوب السودان في الحصول على شحنات أسلحة من الحكومة الأوكرانية.

ووفقاً للوثيقة، فإن نقل الأسلحة إلى السودان يمر بمراحل تبدأ مع تفريغ حمولة الشحنات في كينيا في ميناء مومباسا، ثم تُنقل عبر السكك الحديدية إلى أوغندا قبل أن تسلك رحلتها النهائية إلى جنوب السودان. وعلى الرغم من إبداء مسؤولين عسكريين كينيين انزعاجهم من هذا الترتيب المعدّ لنقل الشحنات، كان واضحاً أن الأوامر تأتي «من أعلى»، في إشارة إلى الرئيس الكيني موايّ كيباكي.

وأوضحت وثيقة ثانية بتاريخ 16 كانون الأول 2009 أن رئيس الوزراء الكيني، رايلا ادنكا، أكد في اجتماع عقد مع السفير الأميركي، في الخامس عشر من الشهر نفسه لمناقشة موضوع الشحنة، أن بلاده ملتزمة بمساعدة حكومة جنوب السودان، وأن هناك «ضغوطاً شديدة من حكومة جنوب السودان لتسليم الدبابات»، بعدما أفرج عنها عقب دفع فدية بلغت 3,2 ملايين دولار.

ولمح رئيس الوزراء الكيني إلى أن الشحنة ستحوّل أولاً إلى أوغندا، على أن تسلم بعد ذلك إلى حكومة جنوب السودان.

ووفقاً للوثيقة، أوضح السفير الأميركي لرئيس الوزراء الكيني أن أي نقل للمزيد من الدبابات عبر أوغندا أو غير ذلك، من شأنه أن ينتهك القانون الأميركي، ويمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات شاملة على كينيا.

لكنّ كينيا طلبت من الولايات المتحدة أن تتفهّم موقفها، بعدما أبدت استغرابها من التغيير الذي طرأ على الموقف الأميركي، في إشارة إلى وصول باراك أوباما إلى السلطة بعد رحيل جورج بوش.

وقال السفير الأميركي، في تعليق على التطورات، إن الحكومة الكينية أصيبت بالحيرة، على اعتبار أن المسؤولين الكينيين كانوا يُطلعون دائماً نظراءهم الأميركيين بالتفصيل على تعاونهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، في إشارة إلى أن ادارة بوش كانت على علم كامل بتفاصيل عمليات نقل أسلحة سابقة إلى حكومة جنوب السودان من دون وجود أي اعتراض لديها.

ولفت السفير الأميركي إلى أنه من وجهة نظر الحكومة الكينية، التي يمكن تفهّمها، فإن «إيصال هذه الدبابات إلى حكومة جنوب السودان يتماشى مع أهداف السياسة الأميركية القائمة على تطبيق اتفاق السلام الشامل، من خلال تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوة حرب عصابات إلى جيش نظامي صغير، يتمكن من الدفاع عن جوبا (عاصمة الجنوب) على ألا تكون لديه القدرة على احتلال الخرطوم، وأن يتمكن من الاندماج مع قوات وطنية، وأن يكون قادراً على معادلة قدرات الخرطوم العسكرية الكبيرة».

إلى ذلك، كشفت وثيقة صادرة في 19 تشرين الأول من عام 2008 عن إبلاغ القائم بالأعمال الأميركي في الخرطوم، ألبيرتو فيرناندين، المسؤولين في جنوب السودان أنه على الرغم من أن واشنطن تفضل عدم حصول تسلّح في المنطقة، إلا أنها تتفهّم أن يقوم الجنوب بذلك، ودعاهم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تعرّضها للخطف من قبل القراصنة، كما حصل مع السفينة الأوكرانية وإثارة الانتباه إليها.